# منوعات

MEDIA

## أخبار

**شهدت لندن، الأربعاء، تجمعاً لتأبين الصحافيين الذين استشهدوا برصاص الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة والضفة الغربية، وذلك أمام مبنى «بي بي سي»،** إحياء لذكرى الصحافيين، واحتجاجاً على عدم قيام «بي بي سي» بنقل حقيقة العدوان في غزة.

**رفضت شبكة سي ان ان ما أورده تقرير لصحيفة ذا غارديان البريطانية، بشأن «تشجيع الشبكة موظفيها على نشر الدعاية الإسرائيلية،** وفرض رقابة على وجهة نظر الجانب الفلسطيني». ووصف المتحدث باسم الشبكة التقرير بأنه «سخيف وغير عادل».

**أوقفت باكستان خدمات الهاتف المحمول والبيانات في أنحاء البلاد كافة الخميس، حين أدلى ملايين الباكستانيين بأصواتهم في انتخابات تشريعية تشوبها اتهامات بالتزوير،** في خطوة وصفتها جماعة حقوقية رقمية بأنها «غير ديمقراطية بطبيعتها».

**مرة جديدة، أوقفت خدمات الإنترنت في السودان الأربعاء، وألقى الكثيرون باللوم على قوات الدعم السريع التي تخوض اشتباكات ضد الجيش السوداني منذ 10 أشهر في البلاد.** في المقابل، نفت قوات الدعم السريع مسؤوليتها عن انقطاع الإنترنت.

وسط حرب الإبادة المتواصلة بحق الفلسطينيين في غزة، لا تزال الشركات المالكة لمنصات التواصل الاجتماعي تسمح بخطاب التحريض عليهم، بينما تقمع الأصوات المتعاطفة معهم

# متى تتوقف «الإبادة الرقمية» بحق الفلسطينيين؟

حيفا ـ **العربي الجديد**

وجّه الائتلاف الفلسطيني للحقوق الرقمية، الأربعاء، رسائل إلى شركات ميتا وإكس وتليغرام وتيك توك، أعرب فيها عن مخاوفه بشأن انتشار خطاب الكراهية والتجريد من الإنسانية والتحريض على العنف والإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني على منصات هذه الشركات للتواصل الاجتماعي. في 26 يناير/ كانون الثاني الماضي، أمرت محكمة العدل الدولية باتخاذ تدابير مؤقتة في القضية التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل، لتحديد «مدى واقعية قيام إسرائيل بتنفيذ إبادة جماعية» ضد الشعب الفلسطيني في غزة. وقد أشار الائتلاف الفلسطيني للحقوق الرقمية في رسائله إلى الاستخدام الموثق لمنصات التواصل الاجتماعي الرقمية للتحريض على الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين في غزة، بما في ذلك التحريض من قبل أعلى مستويات القيادة الإسرائيلية. وشدد الائتلاف على أن أمر محكمة العدل الدولية شركات التواصل الاجتماعي بالوفاء بمسؤولياتها القانونية والأخلاقية في دعم حقوق الإنسان ومنع نشر المحتوى الضار، بما في ذلك التحريض على ارتكاب الإبادة الجماعية، ضمن نطاق اختصاصها.

تناولت الرسائل العلاقة المحددة بين خطاب الكراهية، والتحريض على العنف، وتصريحات الإبادة الجماعية على شبكة الإنترنت، والتي تكشف عن المزيد من الدمار في غزة. ومن بين قضايا أخرى وعلى وجه التحديد، لفتت الرسائل الانتباه إلى إشارة محكمة العدل الدولية إلى هيئات الأمم المتحدة التي تعرب عن قلقها بشأن «خطاب الإبادة الجماعية واللاإنسانية الواضح والصادر عن كبار المسؤولين في الحكومة الإسرائيلية، وكذلك بعض المجموعات المهنية والشخصيات العامة». نشرت العديد من هذه التصريحات التي أدلى بها كبار المسؤولين الإسرائيليين على منصات التواصل الاجتماعي، وتواصل الشركات نشر هذا النوع من المحتوى على منصاتها.

وشدد الائتلاف الفلسطيني للحقوق الرقمية على أن «للمنصات الرقمية دوراً كبيراً ومسؤولية مهمة في مكافحة خطاب الكراهية والتحريض في الفضاء الرقمي، وإن هذه المسؤولية تصبح أكثر أهمية عندما يكون هناك احتمال للإبادة الجماعية»، وأكد أن «الفشل في التصدي بفعالية لخطاب الكراهية والتحريض لا يقوض سلامة ومصلحة الشعب الفلسطيني فحسب، بل ينتهك أيضاً التزامات الشركات بموجب القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان». وبينما يحاول الفلسطينيون في غزة البقاء على قيد الحياة: «شعر الائتلاف أنه من المهم بشكل عاجل تذكير شركات التواصل الاجتماعي بالتزامها القانوني والأخلاقي بإعطاء الأولوية لحماية حقوق الإنسان وتشجيعها على اتخاذ خطوات فورية وملموسة لمعالجة ومنع انتشار المحتوى الضار، بما في ذلك خطاب الكراهية والتحريض».

وتعد «ميتا»، المالكة لـ«فيسبوك» و«إنستغرام»، الأكثر قمعاً للأصوات الداعمة لفلسطين. وكانت منظمة هيومن رايتس ووتش قد اتهمتها بأنها «تعمل على إسكات» الأصوات المؤيدة للفلسطينيين على منصتيها منذ بداية العدوان الإسرائيلي. وأشارت المنظمة التي تتخذ مقراً في نيويورك إلى أن «سياسات وممارسات ميتا تعمل على إسكات الأصوات الداعمة لفلسطين وحقوق الإنسان الفلسطيني على إنستغرام وفيسبوك»، في موجة من الرقابة المشددة على وسائل التواصل الاجتماعي». وقالت المديرة بالإنابة لقسم التكنولوجيا وحقوق الإنسان في «هيومن رايتس ووتش» ديبورا براون إن «الرقابة التي تفرضها شركة ميتا على المحتوى الداعم لفلسطين تزيد الطين بلة، في وقت تخنق فيه أصلاً الفظائع والقمع الذي يفوق الوصف قدرة الفلسطينيين على التعبير». وأضافت براون أن رقابة «ميتا» ساهمت في محو معاناة الفلسطينيين، وأردفت: «بدلاً من الاعتذارات التي عفا عليها الزمن والوعود الفارغة، يجب على (ميتا) أن تظهر أنها جادة في معالجة الرقابة الكاملة المتعلقة بفلسطين، من خلال اتخاذ خطوات ملموسة نحو الشفافية والتحسين».

> مخاوف من خطاب الكراهية ونزع الإنسانية والتحريض على أهالي غزة

وأشارت «هيومن رايتس ووتش» إلى «الرقابة المنهجية على الإنترنت»، بعدما راجعت أكثر من 1050 «عملية إزالة وغيرها من أشكال قمع المحتوى» على «إنستغرام» و«فيسبوك» من أكثر من 60 دولة، خلال أكتوبر/ تشرين الأول ونوفمبر/ تشرين الثاني الماضيين. ولفتت المنظمة إلى أن المحتوى الذي تعرض للرقابة نشره «فلسطينيون ومؤيدون لهم، وتناول عدد من منشوراتهم انتهاكات لحقوق الإنسان». ونبهت المنظمة إلى أنه «بينما تبدو هذه أكبر موجة من قمع المحتوى المتعلق بفلسطين حتى الآن، فإن لدى (ميتا)، الشركة الأم لـ(فيسبوك) و(إنستغرام)، سجلاً موثقاً جيداً من حملات القمع واسعة النطاق للمحتوى المتعلق بفلسطين». وأكدت تواصل تلقيها بلاغات عن التعرض للرقابة، بعدما أكملت تحليلها، «ما يعني أن العدد الإجمالي للحالات التي تلقتها تجاوز بكثير 1050 حالة». وأفادت «هيومن رايتس ووتش» بأنه من بين 1050 حالة راجعتها، تضمنت 1049 حالة «محتوى سلمياً لدعم فلسطين حُظر أو قُمع بشكل غير مبرر، في حين تضمنت حالة واحدة إزالة محتوى يدعم إسرائيل». وأوضحت أن الرقابة في «إنستغرام» و«فيسبوك» شملت إزالة منشورات وتعليقات، وتعليق الحسابات أو تعطيلها، وتقييد ميزات معينة، من بينها قدرة المستخدمين على التفاعل مع المنشورات، أو متابعة حسابات معينة، فضلاً عن الحد من رؤية محتوى المستخدمين. ولفتت المنظمة الحقوقية إلى أن منشورات لها تعرضت أيضاً إلى قيود، فقد أبلغ عشرات المستخدمين عن تعذر إعادة نشر أو الإعجاب أو التعليق على منشور لها «يدعو إلى تقديم أدلة على الرقابة على الإنترنت». وأضافت: «يجب على (ميتا) أن تسمح بالتعبير المحمي على منصاتها، بما في ذلك ما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان والحركات السياسية».

في 19 أكتوبر/ تشرين الأول، اعتذرت «ميتا» بعد إدراج كلمة «إرهابي» في السيرة الذاتية لبعض مستخدمي «إنستغرام» من الفلسطينيين، وزعمت أنه خطأ في ميزة الترجمة التلقائية. هذا «الخطأ» المزعوم طاول حسابات مستخدمين كتبوا كلمة فلسطيني بالإنكليزية في المساحة المخصصة للتعريف عن أنفسهم عبر حساباتهم على «إنستغرام»، وأولئك الذين استخدموا الرمز التعبيري لعلم فلسطين، وكل من كتب «الحمد لله» باللغة العربية. بعد الانتقادات التي واجهتها «ميتا»، أكدت أنها حلّت «المشكلة» خلال الأسبوع الحالي، وقال متحدث باسمها لصحيفة ذا غارديان أستراليا: «أصلحنا مشكلة تسببت لفترة وجيزة في ظهور ترجمات عربية غير مناسبة في بعض خدماتنا. نحن نعتذر بشدة عن حدوث ذلك»، وادعت لاحقاً أن الحد من الوصول إلى محتوى معين خلال الأسبوع الحالي لم يقتصر على المنشورات المتعلقة بإسرائيل وغزة. وجاءت ادعاءات «ميتا» رغم أنها كشفت أنه خلال الأيام الثلاثة التي أعقبت بدء عملية طوفان الأقصى، في 7 أكتوبر، حذفت أو غطت برسائل تحذيرية نحو 795 ألف رسالة باللغتين العربية والعبرية. ومعظم المحتوى المستهدف هو ذلك المؤيد للفلسطينيين والمدين لوحشية الاحتلال الإسرائيلي. هذا الانحياز دفع الخبير في منصات التواصل الاجتماعي، التونسي أحمد قوبعة، إلى الاستقالة من عضوية هيئة القادة في الشرق الأوسط وأفريقيا التابعة لـ«ميتا». صحيح أنه من الصعب إثبات تقييد وصول المحتوى والحدّ من ظهوره أمام آخرين، وهو ما يسمى shadow-banning، لكن المستخدمين في أنحاء العالم كافة أكدوا أن أي منشورات ذات محتوى فلسطيني، أو تشير إلى غزة، تحصل على عدد مشاهدات وتفاعل منخفض على نحو غير معتاد. في بعض الحالات، لم يُسمح لمستخدمي «إنستغرام» بالتعليق على منشورات أخرى. جدير بالذكر أن هذه المنصات تورطت في السابق في إشعال أعمال العنف والإبادة الجماعية في الفضاء الرقمي، كما حدث في ميانمار وإثيوبيا.

فلسطينيون يبكون شهداءهم في رفح (أحمد حسب الله/ Getty)

## أهذا «إرهاب وعنف»؟

في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، كشف الخبير الرقمي والناشط الباكستاني، جبريل أمين، عن إنهاء شركة ميتا شراكتها الإعلامية معه، بسبب مشاركته منشوراً دعا فيه إلى وقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. ونشر عبر حسابه على «إنستغرام» صورة عن رسالة إنهاء العقد التي تلقاها من «ميتا»، وأشار إلى أنها وصلت إليه بعد ساعاتٍ قليلة من مشاركته مقطعاً عبر خاصية «ستوري» على «إنستغرام» يصوّر قتل طفل فلسطيني «بوحشية خلال جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل»، أرفقه بدعوة إلى «كل الدول المؤثرة والقادة السياسيين والقوات العسكرية من أجل وقف الإبادة الجماعية».

وبرّرت الشركة قرارها بالقول إن أمين «انتهك» سياستها من خلال «مشاركة محتوى مؤيد لفلسطين يشجع المستخدمين على المشاركة في منظمات إرهابية أو تسهيل عملها»، مضيفةً أنّها أبلغت الموظفين والعاملين معها بأنّها «تحظر أي محتوى يروج للإرهاب أو العنف». وانتقد أمين إنهاء الشركة لتعاونهما الذي استمر 12 عاماً، معتبراً القرار «غير عادل وغير مهني». وأضاف «لقد دافعت عن الحقيقة وأعطيت الأولوية للإنسانية على وظيفتي». وتابع: «خسارة عقدي الذي امتد 12 عاماً بسبب مشاركة مقطع من حقي نشره وفقاً لقواعد حرية التعبير، أمرٌ مخيب للآمال. لكنّني فخور بقول الحقيقة، واختيار اللطف والرحمة على التحيز والانقسام، بغض النظر عن الدين أو العرق أو الثقافة أو لون البشرة».

وتعرّضت شركة ميتا لانتقادات واسعة منذ بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزّة، بسبب تحيّزها ضدّ الفلسطينيين، مقابل غضّها النظر عن انتشار خطاب الكراهية والتحريض باللغة العبرية.

موقف

يسلط بيان صدر أخيراً عن اللجنة الدولية للمتاحف الضوء على الارتفاع المقلق في حالات الرقابة التي تستهدف الفنانين المتضامنين مع الشعب الفلسطيني

# اللجنة الدولية للمتاحف
## كي لا تُغلَق الأبواب في وجه الحرية

ريم ياسر

يعكس البيان الصادر أخيراً عن اللجنة الدولية للمتاحف، ومجموعات الفن الحديث والمعاصر (CIMAM)، مخاوف مجتمع الفنون حول العالم، وينبه إلى وجود أزمة غير مسبوقة ومثيرة للقلق فرضها عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة. يحذر البيان من تداعيات هذه الأزمة على حرية الإبداع ودور المتاحف كمساحات حرة لأصوات متنوعة. يشير البيان إلى إجراءات المنع والرقابة المختلفة التي انتهجها عديد من المتاحف والمؤسسات الفنية الغربية خلال الآونة الأخيرة ضد العديد من الفنانين والقيمين في أوروبا والولايات المتحدة. تتمثل هذه الإجراءات، التي يشير إليها البيان، في حالات الإلغاء المتكررة للمعارض الفنية، واستبعاد فنانين وقيمين من المشاركة في الفعاليات والأنشطة، لمجرد الإشارة في منشوراتهم على وسائل التواصل الاجتماعي إلى تعاطفهم مع الشعب الفلسطيني، أو حتى مطالبتهم بوقف إطلاق النار. يخلص البيان إلى أن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة لم يؤدِّ إلى أزمة إنسانية فحسب، بل هذه أيضاً حرية التعبير، وأثار عديداً من المخاوف المتعلقة بالرقابة في عالم الفن. يسلط البيان الضوء على الارتفاع المقلق في حالات الرقابة التي تستهدف الفنانين وأمناء المتاحف الذين يعبرون عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني، لا سيما في كندا وألمانيا والولايات المتحدة الأميركية. كما يلفت نص البيان، أيضاً، إلى التأثير السلبي لهذه الإجراءات على مستقبل الإبداع؛ إذ لا تؤدي هذه الرقابة إلى قمع التعبير الفني فحسب، بل تساهم أيضاً في إثارة المخاوف لدى الفنانين، وتدفعهم إلى ممارسة الرقابة الذاتية لتجنب التداعيات المتوقعة في ظل هذه المساحات غير الآمنة.

> تؤكد اللجنة دورها في الحفاظ على المتاحف كمساحات حرة

يركز البيان على حالات الرقابة والمنع التي حدثت في المتاحف، كما أنه يشير أيضاً إلى عديد من الحالات المماثلة في البينالية الفنية والجامعات ومهرجانات الموسيقى والسينما والأدب والفنون وصالات العرض، وحتى دور المزادات. يدين البيان بشكل واضح هذه الضغوط التي تعرض إليها الفنانون على يد هذه المؤسسات، والتي وصلت إلى حد التهديد بالعقاب بسبب دعمهم للشعب الفلسطيني أو مطالبتهم بوقف إطلاق النار، وهو الأمر الذي يرسّخ أجواء الاستقطاب التي يعيشها العالم اليوم.

من بين هذه الحالات التي يذكرها بيان اللجنة إلغاء معرض الفنان الهايتي أتابيس دوبلان في متحف فولكفانغ في ألمانيا قبل أيام قليلة فقط من الموعد المقرر لافتتاحه، بسبب منشوراته التضامنية مع الشعب الفلسطيني. يذكر البيان أنه بعد أسابيع قليلة من إلغاء معرض أتابيس دوبلان، ألغى المعرض الحديث في متحف سارلاند في ألمانيا معرضاً للفنانة كانديس بريتز كان مقرراً في عام 2024، بسبب تصريحات الفنانة حول المذابح التي تحدث في قطاع غزة.

من بين مظاهر الرقابة التي يذكرها البيان، أيضاً، ما تعرضت إليه الفنانة الفلسطينية جمانة مناع في معرضها الذي استضافه مركز ويكسنر للفنون التابع لجامعة ولاية أوهايو الأميركية. ففي حين حافظ المركز على تعهداته بتنظيم المعرض، إلا أنه أرجأ حلقة نقاش كان من المقرر عقدها خلال فترة المعرض حول مسيرة مناع الإبداعية.

كما يشير البيان أيضاً إلى إلغاء المعرض الفردي الأول للفنانة سامية حلبي في الولايات المتحدة الأميركية؛ إذ كان من المقرر افتتاحه في فبراير/ شباط الحالي في متحف إسكنازي للفنون في جامعة إنديانا، بسبب «مخاوف تتعلق بالسلامة». سامية حلبي هي فنانة فلسطينية تقيم في الولايات المتحدة الأميركية، وهي خريجة جامعة إنديانا وأول أستاذة في كلية بيل للفنون. وبسبب هذا الإلغاء، وقع أكثر من 10 آلاف شخص على عريضة تطالب المتحف بالتراجع عن موقفه بإلغاء المعرض.

وسط هذه الإجراءات الرقابية غير المسبوقة والمُنحازة التي اتخذها عدد من المتاحف الغربية، إلا أن هناك مؤسسات ومتاحف أخرى لم تذعن لهذا الاستقطاب، وظلت محافظة على موقفها الرافض للرقابة والمدافع عن حرية التعبير. في هذا السياق، يأتي البيان على ذكر الموقف الشجاع الذي اتخذته إدارة متحف كونستاله في مدينة بازل السويسرية. يشيد بيان اللجنة بدعم إدارة المتحف والعاملين به لمديرهم المعين حديثاً محمد المسيبلي، وهو من أصول يمنية، في مواجهة حملة ضد اختياره قادتها إحدى الصحف المحلية بسبب مواقفه الداعمة لفلسطين.

في هذا البيان، تؤكد اللجنة الدولية للمتاحف ومجموعات الفن الحديث والمعاصر على دورها في الحفاظ على المتاحف كمنصات للأصوات المتنوعة ومساحات لتبادل الأفكار. اللجنة الدولية للمتاحف هي هيئة تابعة للمجلس الدولي للمتاحف ومقره مدينة برشلونة الإسبانية. تأسست الهيئة في عام 1962، وتتشكل من تجمع مكون من مديرين وقيّمين وعاملين في متاحف ومجموعات وأرشيفات الفن الحديث والمعاصر حول العالم.

من المتاحف التي اتخذت موقفاً إيجابياً متحف رينا صوفيا في العاصمة الإسبانية مدريد؛ إذ كرّس مدخله لتعليق عمل أنجزه فنان الجداريات الأميركي الشهير شيبرد فيري (Shepard Fairey)، ضمن مشروع «أطلقوا صوت غزة» (Unmute Gaza). أعاد شيبرد فيري تمثيل عدد من الصور المروعة التي خرجت من قطاع غزة، مضيفاً إليها رمز «صامت» في منتصفها، للتعبير عن إسكات الصوت الفلسطيني في المؤسسات الدولية، ومن ضمنها المتاحف والمراكز الثقافية في مختلف بلدان العالم، خصوصاً أوروبا والولايات المتحدة الأميركية.

ما تبقى من قصر الباشا في مدينة غزة (فرانس برس)

### أوقفوا التسليح

في يناير/كانون الثاني الماضي، ألقى المتظاهرون المتضامنون مع فلسطين منشورات داعمة من شرفة مبنى متحف العلوم في لندن، مطالبين بوقف إطلاق النار والعدوان الإسرائيلي على غزة. كما حمل المتظاهرون لافتة كبيرة كُتب عليها «أوقفوا تسليح إسرائيل»، مطالبين متحف العلوم في لندن بإنهاء رعايته من قبل شركة أداني الدولية، التي تُتهم بأن لديها شراكات مع شركات أسلحة وتتعاون مع الاحتلال الإسرائيلي.



متابعة

# كيانا ليدي بمربعات سوداء وبيضاء

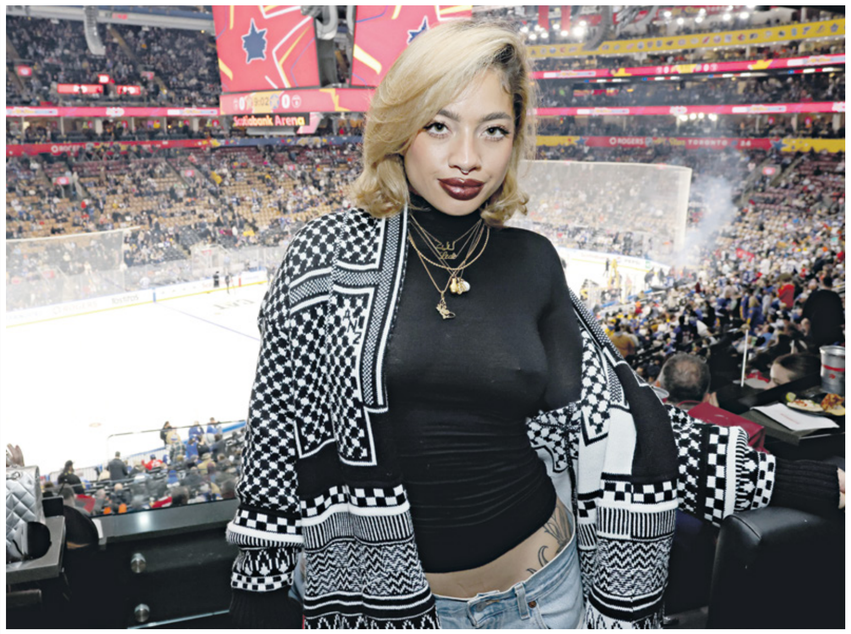
أدّت النشيد الوطني الأميركي في مباراة ضد دوري الهوكي (بيكول أورفوتو / Getty)

واشنطن ـ **العربي الجديد**

تعرّضت المغنية الأميركية كيانا ليدي (Kiana Ledé) إلى اتهامات بمعاداة السامية وكراهية اليهود، لا لشيء سوى أنها ارتدت سترة صوفية بالألوان الأبيض والأسود، أثناء أدائها النشيد الوطني الأميركي. وأثارت كيانا ليدي حفيظة اليمين الأميركي ومؤيدي الاحتلال إسرائيلي، عندما أدّت النشيد الوطني الأميركي في مباراة من دوري الهوكي على الجليد، مع ارتداء قميص ذي مربعات سوداء وبيضاء، اعتُبرت استحضاراً لألوان وأشكال الكوفية الفلسطينية. وهاجمت فوكس نيوز المغنية الأميركية، مشيرةً إلى أن «لدى ليدي تاريخاً في دعم الشعب الفلسطيني على وسائل التواصل الاجتماعي». وطالب مدير الاتصالات في منظمة يناي بريث كندا اليهودية، مارتي يورك، بإجراء «تحقيق» لمعرفة «كيف يمكن أن تكون هذه المغنية المسيئة قد شاركت في حدث عرض الدوري». وأضاف: «إنه أمر محير للعقل. هذه المرأة لديها سجل حافل في الإدلاء بتعليقات خطيرة لتشجيع الكراهية ضد اليهود»، بحسب زعمه. لكن ما وصفه يورك بـ«تشجيع الكراهية ضد اليهود» ليس سوى انتقادها لعدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة؛ إذ كتبت بعد أيام من بدء العدوان: «الحكومة الإسرائيلية تستخدم سلطتها لارتكاب الإبادة الجماعية». وعبّرت كيانا ليدي، ابنة السادسة والعشرين عاماً، عن تضامنها مع الشعب الفلسطيني في منشورات عدة عبر مواقع التواصل الاجتماعي منذ بدء العدوان على قطاع غزة. وغرّدت ليدي عبر منصة إكس: «أحاول أن أعيش حياتي وأبني مسيرتي المهنية حول الصرامة والوعي والتعاطف والمجتمع. هذا لا يتوقف عند عروضي. لذا، اطلب منكم إذا كنتم تمتلكون كوفية أن ترتدوها. إذا كان بإمكانكم إظهار أي علامة على أنكم تدعمون الشعب الفلسطيني، فافعلوا ذلك». ولاحقت الاتهامات الفنانة لاستخدامها عبارة «من النهر إلى البحر» في حفل موسيقي، والتي أعاد القادة الإسرائيليون تعريفها على أنها دعوة لإبادة اليهود، بالرغم من أنها ذات العبارة التي استخدمها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو حين قال إن إسرائيل يجب أن تتمتع بالسيطرة الكاملة «من النهر إلى البحر». علّقت مجلة «ذا نيشن» على هذه الهجمة بالقول إن «التعامل مع سترة صوفية كأنها مادة مشعة يكشف عن موقفنا كمجتمع إزاء الحرب الإسرائيلية المتواصلة على غزة. إن ارتداء سترة أصبح الآن معادياً للسامية. القول إن حماس ليست فلسطين أصبح الآن معاداة للسامية. هل تستخدم صوتك للتحدث علناً عن وقف إطلاق النار؟ أنت معادٍ للسامية». ونقلت المجلة عن الفنانة الأميركية ليا تيسي، التي جثت على ركبتها أثناء غناء النشيد الوطني في مباراة تضامناً مع حركة حياة السود مهمة في أكتوبر/ تشرين الأول عام 2016، أن «استخدام صوتك كفنان أو شخصية عامة ليس بالأمر الجديد»، مضيفةً: «وأثناء غناء النشيد الوطني والتعبير عن حبنا لبلدنا، يمكننا في نفس الوقت أن نشير إلى القضايا التي تحتاج إلى معالجة». وأضافت المجلة: «لا يوجد شيء معادٍ للسامية في محاولة إنقاذ حياة الأبرياء. لا يوجد شيء معادٍ للسامية في الاعتراف بوجود يهود عدة محبين لأنفسهم، يرفضون مسايرة إسرائيل. ليس هناك ما هو معادٍ للسامية في رؤية الفلسطينيين كجزء من الأسرة الإنسانية. ومن المؤكد أنه لا يوجد شيء معادٍ للسامية في ارتداء سترة سوداء وبيضاء».

> انتقدت المغنية عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة

معرض

# «مئة لوحة من غزة»... الرواية الباقية

رام الله ـ **بديعة زيدان**

مسن يرتدي الزي الفلسطيني التقليدي والكوفية الحمراء، يفترش الأرض ويصبّ الشاي. ترتسم ابتسامة على وجهه رغم حالة الفقر التي عكستها ملابسه الممزّقة. في لوحة أخرى، نرى سيدة تجلس على أريكتها تحيك ثياباً شتوية، وبجانبها ملثم يعزف العود. في ثالثة، هناك سيدة بثوبها التقليدي المطرّز تضع شالها على رأسها، وأخرى بلباسها الأسود. هذه بعض مشاهد من لوحات معرض «مئة لوحة من غزة»، الذي افتتحته وزارة الثقافة الفلسطينية في قاعة الجليل بمتحف محمود درويش بمدينة رام الله. وحضرت في المعرض لوحات تحاكي الطبيعة، وأخرى توثق المنازل بتقنيات متعددة، ورسومات لقبة الصخرة في القدس.

يشير وزير الثقافة الفلسطيني، عاطف أبو سيف، إلى أن جميع اللوحات المعروضة أنجزها فنانون لا يزالون في قطاع غزة، ومنهم من استشهد في العدوان المتواصل منذ أكثر من أربعة أشهر داخل قطاع غزة بفعل القصف المتواصل لقوات الاحتلال، لافتاً إلى أن الفكرة من المعرض، الذي جُلبت لوحاته قبل العدوان، تتمثل في تسليط الضوء على الفن التشكيلي والبصري في قطاع غزة. يرى أبو سيف أن تنظيم المعرض في هذا التوقيت هو بمثابة تقديم التحية للفنانات والفنانين من أجيال مختلفة في قطاع غزة، وغالبيتهم في مراكز ومخيمات اللجوء بمدينة رفح وأحيائها المختلفة، لا سيما أن جميع مراسمهم، سواء في منازلهم أو في المؤسسات التي كانت تحتضن أعمالهم، قد دمّرتها قوات الاحتلال. يقول أبو سيف: «كنت شاهداً على بكاء كثير منهم حين تأتيهم الأنباء غير السارة بتدمير مراسمهم في حي الرمال، أو حي النصر، أو جباليا، ما يعني أن الفن الفلسطيني خسر آلاف اللوحات التي أنتجها المبدعون في غزة، علاوة على استشهاد عدد منهم».

يوضح أبو سيف على أن «هذه اللوحات هي آخر ما نجا من إبداعات الفنانين الفلسطينيين في قطاع غزة»، مشيراً إلى أنه سيصدر كتاباً يوثق هذه اللوحات بإشراف الفنان محمد الحواجري، وكان من المفترض طباعته بداية في غزة، لكن الاحتلال قصف المطبعة التي كان من المقرر أن تأتي بمزيد من النسخ، وإن نجا بعضها قبل العدوان. وفي حديث لـ«العربي الجديد»، يوضح أبو سيف أنه أضيفت لوحات جديدة، من بينها لوحة ناجية للفنانة الشهيدة هبة زقوت من مقتنيات الفنان عبد الهادي يعيش، وأن المعرض سيتجول في محافظات الضفة الغربية، إضافة إلى الأردن، وبلدان عربية وأجنبية أخرى.

أما مدير مؤسسة محمود درويش، فتحي البس، فوضّح أن رسالة المعرض هي أن «الفن يبقى، والرواية بكافة أشكالها تبقى، وستبقى أعمال الفنانات والفنانين الغزّيين جزءاً من الذاكرة الجمعية الفلسطينية».

> جميع اللوحات المعروضة أنجزها فنانون لا يزالون في قطاع غزة

بدوره، يقول المشرف على المعرض ومدير دائرة الفنون التشكيلية في وزارة الثقافة، وليد أيوب، في حديث إلى «العربي الجديد»، إنه جرت لقاءات مع العديد من الفنانين في قطاع غزة لإنجاز هذا المعرض، قبل العدوان بعام، وكان ثمة صعوبات في نقلها، لكن تم تجاوزها، إذ نقلها وزير الثقافة بنفسه على شكل لفافات، لافتاً إلى أن اللوحات معروضة للبيع والاقتناء للمؤسسات والأفراد، وسيعود ريعها لأصحابها. يشير أيوب إلى أنه كان من المقرر عرض فيديوهات لعدد من الفنانات والفنانين المشاركين في المعرض، من أماكن نزوحهم في القطاع، لكن تعذر وصولها لأسباب تقنية تتعلق ببطء الإنترنت حال توفر في غزة من شمالها إلى جنوبها. وعند وصولها، ستُعرض، أينما كان المعرض مقاماً. ومن يشاهد اللوحات، يكتشف أن بعضها يعبّر عن واقع العدوان على قطاع غزة، منذ 2008 وحتى 2021.

يُذكر أن الفنانين المشاركين في المعرض هم: دنيا مطر، وميسرة بارود، وشريف سرحان، ومحمد الكرنز، وإبراهيم العوضي، وعبير جبريل، وميساء يوسف، وأشرف سحويل، وباسل المقوسي، ورائد عيسى، وعبد الرؤوف العجوري، وغانم الدن، وفارس عيّاش، ومحمد حرب، وماجد شلا، ورشيدة سحويل، ومحمد الحواجري، ومحمد الحاج، ورقية اللولو، وخالد عيسى، ونضال أبو عون، وفاخر عوض، ومعتز نعيم، وسمير الحلاق، والشهيدة هبة زقوت.

من أعمال المعرض (العربي الجديد)

حريات

# «ذا تيليغراف» تحرّض على معاقبة الصحافيين

حرّض تقرير لصحيفة ذا تيليغراف ضد صحافيين، بسبب ضغطهم على نقرة «لايك» لمنشورات تتضامن مع فلسطين وتنتقد إسرائيل وعدوانها

لندن ـ **العربي الجديد**

لم تكتفِ صحيفة ذا تيليغراف البريطانية بتقاريرها المنحازة للاحتلال الإسرائيلي، بالرغم من جرائمه ضد المدنيين في قطاع غزة، بل انتقلت إلى مرحلة التحريض، حتى لو كان الضحايا زملاء من الصحافيين. في هذا السياق، حرّض تقرير لصحيفة ذا تيليغراف ضد الصحافيين في هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، حتى عندما اكتفوا بنقرة «لايك» لمنشورات تتضامن مع فلسطين وتنتقد إسرائيل وعدوانها. وادّعت «ذا تيليغراف» أن صحافيي الهيئة «أعجبوا» بما وصفتها بـ«التغريدات المعادية للسامية، على الرغم من الوعد باتخاذ إجراءات صارمة ضد التحيز»، في محاولة لدفع «بي بي سي» إلى معاقبة صحافييها المتضامنين.

قالت الصحيفة في تقريرها: «يبدو أن صحافيي بي بي سي يدعمون نظريات المؤامرة المعادية للسامية والتصريحات التي تقول إن إسرائيل هي شر محض، على الرغم من وعد الهيئة باتخاذ إجراءات صارمة ضد التحيز». وأضافت أن «إحدى المراسلات المقيمات في مصر، أبدت إعجابها بتغريدة في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، تتضمن ادعاءات لا أساس لها بأن أعداداً كبيرة من اليهود من جميع أنحاء العالم يشترون الأراضي في شمال قبرص، بهدف الاستيلاء على الأراضي لصالح إسرائيل». وأثارت هذه القصة فعلاً قلقاً في الجزيرة المتوسطية في الأشهر الأخيرة، على الرغم من تشكيك المسؤولين في الأرقام.

ولم يرُق لـ«ذا تيليغراف» أن الصحافية في خدمة «بي بي سي» العربية، سالي نبيل، قد أعجبت بتغريدة تؤيد كلمات رهينة إسرائيلية مفرج عنها أعربت عن عميق امتنانها لحماس على حسن معاملتها. واصلت الصحيفة تحريضها بالقول إن «أحد المدربين في أكاديمية بي بي سي يواجه أيضاً مزاعم بالتحيز»، وهو بحسبها مارتن أسبر، لأنه نقر على لايك على تغريدة نقلاً عن جندي إسرائيلي سابق يقول إن جيش الاحتلال «لا ينبغي أن يكون موجوداً».

كما انزعجت من كونه «أبدى إعجابه» بتغريدة تشير إلى أن إسرائيل «دُرّبت» الرأي العام الغربي على النظر إليهم على أنها «مجرد حفنة من الملائكة الصغار». كذلك أوردت أن صحافي «بي بي سي العربية»، أحمد رواية، قد أعاد نشر تغريدة أشارت إلى أن إسرائيل كذبت على محكمة العدل الدولية في قضية الإبادة الجماعية الأخيرة التي رفعتها جنوب أفريقيا ضدها. كما أعاد نشر تغريدة تصف عناصر الحصار الذي تفرضه إسرائيل على غزة بأنها «شر محض». بالإضافة إلى تغريدة تشير إلى أن إسرائيل تجوّع الفلسطينيين. من غريب المفارقات أن «ذا تيليغراف» صحيفة من المفترض فيها أن تدافع عن حرية التعبير، لكنها في تقريرها هذا بدا واضحاً أنها تسعى إلى معاقبة صحافيين على آرائهم. كما بدا واضحاً من نبرة المقال واتجاهه أن الصحيفة منزعجة من عدم تطبيق المؤسسة الإعلامية للعقوبات التي تريدها ضد زملاء من الصحافيين. ولم يرُق للصحيفة أن «رؤساء بي بي سي قالوا في وقت لاحق إنهم يجرون تحقيقاً عاجلاً، لكنهم لم يذكروا الإجراء التأديبي الذي تم اتخاذه». ونقلت الصحيفة عن مصادر من المؤسسة الإعلامية أنه «على الرغم من التذكيرات الرسمية المتكرّرة بالحفاظ على الحياد الواجب على وسائل التواصل الاجتماعي، فإن كبار المسؤولين التنفيذيين في الواقع لم يتخذوا أي إجراء عندما تعلّق الأمر بالتحيز في سياق إسرائيل».

من تظاهرة في لندن (عامر سعولجان / Getty)